منشورات مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط

دور المرأة في البرلمان: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا (2011-2015)

إعداد: نوران أسامة عبدالوهاب محمد

مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط

بيروت – لبنان

حقوق النشر محفوظة - 2017

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	3
المشكلة البحثية	4
فرضية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
منهجية الدراسة	8-5
تحديد الدراسة	9-8
الأدبيات السابقة	14-9
الإطار النظرى والمفاهيمى	19-15
أدوات جمع المادة العلمية	19
الفصل الاول: الأنظمة السياسية للحكم	30-20
المبحث الأول: النظام السياسي المصرى	25-22
المبحث الثانى: النظام السياسي الألمانى	30-26
الفصل الثانى: دور المرأة فى البرلمان	38-31
المبحث الأول: دور المرأة فى البرلمان المصرى	36-33
المبحث الثانى: دور المرأة فى البرلمان الألمانى	38-37
الفصل الثالث: بواعث التعثر	44 -39
المبحث الأول: معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية	43-41
المبحث الثانى: معوقات المشاركة السياسية للمرأة الألمانية	44

الخاتمة والتوصيات	47-45
قائمة المراجع	53-48

المقدمة :-

لقد شهد العالم العربي العديد من التغيرات خلال العشر سنوات الماضية، وكان من المتوقع أن تؤدي هذه التغيرات إلي تضمين العديد من الفئات المهمشة في العملية السياسية داخل البلاد، إعمالاً لمبادئ الديموقراطية التي تم رفعها كشعار أساسي خلال جميع حركات الإحتجاج داخل الوطن العربي، ولعل علي رأس هذه الفئات المهمشة تأتي المرأة التي لعبت دوراً محورياً في العديد من الحركات الإحتجاجة ضد الأنظمة العربية السابقة، ولكن من خلال النظر إلي موقع المرأة في الدول العربية التي شهدت هذه التغيرات نجد أنها ما تزال تشغل دوراً هامشياً في المجال العام السياسي بهذه الدول.

وعلى الرغم من أن المرأة المصرية تُعتبر أول إمرأة عربية تدخل البرلمان، لم تعكس أية إنتخابات تشريعية مصرية التمثيل الحقيقي للمرأة في المجتمع. فقد كان متوسط نسبة تمثيل المرأة المصرية خلال الفترة السابقة على قيام ثورة 25 يناير فى مجلس الشعب ضعيفاً للغاية، وبعد الثورة إعتقد الكثير من الباحثين والسياسيين أن هذا الوضع لن يستمر وأن المرأة سيكون لها دور فعال فى الحياة السياسية. الإ أن هذا لم يحدث فثورة 25 يناير لم تغير من هذا الوضع السيء بل على العكس إنخفضت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب في إنتخابات مايو 2011، حيث أصدر المجلس العسكري فى مايو 2011 مرسوماً يلغى حصة ال 64 مقعداً للنساء المرشحات. بدلاً من ذلك، إشترط المرسوم أن تتضمن جميع القوائم الإنتخابية (في إطار نظام التمثيل النسبي) إمرأة واحدة على الأقل. ولكن في الحقيقة تم ترشيح عدد قليل من النساء ووضع معظمهن في آخر القوائم الإنتخابية. ليس هذا فقط بل إحتلت مصر المركز الأول على مستوى تراجع الدول فى مكانة المرأة السياسية، ولا شك أن ذلك يعود إلى إحجام الأحزاب السياسية الأوفر حظاً في الإنتخابات عن وضع المرأة على قوائمها فى ترتيب يتيح لها فرصاً أفضل في الحصول على مقاعد. فقد جاءت المرأة في النصف الثاني من معظم القوائم الخاصة بتكتلي الحرية والعدالة والنور، وسار على ذات النهج كثير من الأحزاب والتكتلات الأخرى، في حين أن أيًا من القوائم لم تحصل على نصف عدد المقاعد سوى فى عدد محدود للغاية من الدوائر، مما باعد بين المرأة ومقاعد البرلمان.

الإ أن هذا المشهد تغير تماماً فى عام 2015 فقد حققت المرأة المصرية نجاحاً كبيراً وذلك بحصولها على نسبة لابأس بها من المقاعد فى البرلمان، ما إعتبره المعنيون بحقوق المرأة، إنجازاً تاريخياً للسيدات، يحصل لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية المصرية، منذ حصولها على حق الترشح عام 1956.

وعليه تسعى الباحثة فى هذة الدراسة إلى مقارنة دور المرأة المصرية فى البرلمان بنظيرتها الألمانية رغبه منها في الوصول إلي نتائج وأحكام يمكن تعميمها علي مشاركة المرأة بشكل عام في كل من الدول النامية والدول المتقدمة في الحياة السياسية.

المشكلة البحثية :-

إن الدور السياسى للمرأة فى بلادنا العربية قد إتسم بالوهن و المحدودية، و يرجع ذلك إلى تبنى الديمقراطية و المساواة كمبادئ نظرية فقط لا تتعدى كونها شعارات، و الدليل على ذلك عدم تقبل البعض لعمل المرأة فى المجال السياسى أو القضائى، مما أصاب مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بحالة من التهميش و أضعف دورها فى صياغة التشريعات و القوانين و عدم إعطائها الدور الفاعل فى التمثيل و التعبير عن إرادة نصف المجتمع. وعلى النقيض نرى إرتفاع المشاركة السياسية للمرأة فى الدول المتقدمة الغربية. ومن هنا جاءت هذة الدراسة فى محاولة للبحث عن أسباب هذا الإختلاف فى دور المرأة فى بلادنا العربية عن الدول الغربية، بالتطبيق على حالتى مصر وألمانيا. ومن هنا يُصبح التساؤل الرئيسي للدراسة:

هل تنخفض نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان فى بلادنا العربية عن مثيلها فى الدول المتقدمة؟

وبالتطبيق على حالتى (مصر وألمانيا) يصبح السؤال التطبيقى كما يلي :

هل يختلف دور المرأة فى البرلمان المصرى عن مثيله فى البرلمان الألمانى فى الفترة (2011-2015).

ومن هنا يمكن صياغة الأسئلة الفرعية على النحو التالى :

- هل يختلف النظام الإنتخابي في كلاً من مصر وألمانيا؟
- ما مدي مشاركة المرأة في الإنتخابات البرلمانية في كلاً من مصر وألمانيا (2011-2015)؟
- ماهى أوجة الشبة والإختلاف بين التجربة المصرية والألمانية فى تمثيل المرأة فى البرلمان؟
- ما هي أهم المعوقات التي تقف أمام التمثيل البرلماني للمرأة في مصر مقارنة بألمانيا ؟
- ما هي أوجه الشبه و الإختلاف بين التجربة الألمانية و نظيرتها المصرية في تمثيل المرأة في البرلمان ؟

فرضية الدراسة :-

تسعي الدراسة الي معرفة الي أي مدي تتصف فاعلية المرأة في القيام بأدوراها في العمل السياسي والتمثيل البرلماني, ومعرفة حدود المشاركة السياسية للمرأة (النسبة التمثيلية) داخل البرلمان وفقاً لقانون كل دولة علي حدي ووفقاً للنظام السياسي السائد فيهما بناء علي إفتراض

- أن هناك علاقة إرتباطية موجبه بين زيادة فاعلية المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان والتنمية المجتمعية.

أهداف الدراسة:-

تسعي الدراسة الي التعرف علي مدي فاعلية الدور الذي تقوم به المرأة في البرلمان وذلك بالمقارنة بين نموذجين, النموذج الأول هو النموذج الغربي وهو دولة ألمانيا, والنموذج الثاني هو النموذج العربي وهو دولة مصر، وبالتالي يمكن التعرف السليم علي الكفاءة في قيام المرأة في الأعمال المناطة بها داخل البرلمان, والكيفية التي يمكن الإستقرار عليها حول نسبة تمثيل المرأة داخل البرلمان, وما إذا كان هناك أية معوقات تواجة المرأة وما الوسائل التي يمكن أن تساعد في التغلب عليها, والفصل فيما إذا كان نظام الكوتة الجديد والمطبق في الدول المتقدمة والخاص بتخصيص عدد معين لشغل مقاعد البرلمان يمثل إنصافاً لحقوق المرأة أم لا, وبالتالي فإنه يمكن معرفة مدي نجاح المرأة في إنجاز أعمالها, وكل ذلك بناءاً علي مقارنة بين أوجه الشبه والإختلاف بين النموذجين المذكورين سالفاً.

أهمية الدراسة :-

أولاً :- الأهمية النظرية (العلمية) :-

تتمثل الأهمية العلمية في هذه الدراسة في المقارنة بين دوركلاً من المرأة المصرية, وكذلك مثيلتها الألمانية في السلطة التشريعية، وبالتالي يمكن التوصل لنظرية عامة حول مدي مشاركة ودور كلاً منهما في هذا المجال، وكذلك يمكن أن تصبح أحد الأدبيات والتي يمكن أن تكون عوناً للباحثين الذين سيتناولون نفس موضوع الدراسة في المستقبل.

ثانياً : - الأهمية التطبيقية (العملية) : -

تتمثل الأهمية التطبيقية في هذه الدراسة في معرفة الصعوبات التى تعرقل دور المرأة فى البرلمان، وبالتالى يمكننا الإستفادة من ذلك فى تحديد الإجراءات والسياسات اللازمة لتفعيل هذا الدور.

منهج الدراسة :-

سوف يتم الإعتماد خلال هذه الدراسة علي المنهج المقارن، ويمكن القول أن المنهج المقارن يعني بإختصار، " إجراء مقارنة بين ظاهرتين إجتماعيتين أو إقتصاديتين أو طبيعيتين، بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، والحكم هنا مرتبط بإستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور ظاهرة ما[1] "

ومن التعريف السابق يمكن الوصول إلي أهمية المنهج المقارن وهي كالآتي: [2]

1. المساهمة في تطوير عدد من المفاهيم والمصطلحات والمفردات التي لها أهمية في العديد من المجالات العلمية وبالتحديد في مجال العلوم السياسية.

2. التحليل المقارن سوف يعمل علي توسيع أفق البحث والدراسة ، حيث أنه خلال المقارنة يمكن للباحث أن يكتشف عوامل أخري تؤثر علي المفهوم أو الظاهرة محل الدراسة وهو ما سوف تعمل عليه هذه الدراسة في مجال دور المرأة فى البرلمان.

ويعد المنهج المقارن من أقدم مناهج التحليل بشكل عام، ومن أهم مناهج التحليل السياسي بشكل خاص حيث تم إستخدام هذا المنهج من قبل عدد كبير من الفلاسفة والمفكريين السياسيين وعلي رأسهم أرسطو وأميل دور

[1] أحمد خضر ، المنهج المقارن، " رسالة ماجستير منشورة "،(كلية إدارة الأعمال: جامعة دمشق، 2008)، ص3-13.

[2] . عبد الغفار رشاد القصبى، مناهج البحث في علم السياسة ، (جامعة القاهرة: كلية الآداب،2007)، ص ص241: 255.

كايم وكارل ماركس[3] ، ويوجد لهذا المنهج عدد من المقولات أو الشروط التي يجب الإلتزام بها عند إستخدامه وهذة المقولات تتمثل فى :- [4] [5]

1. يجب أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والإختلاف بين حادثتين أو أكثر، وهذا يعني أنه يجب العمل علي إختيار عدد من المفاهيم المركزية التي سيتم المقارنة من خلالها.

2.يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة، ويجب أن يعمل الباحث علي وصف وتصنيف هذه المعلومات التي توصل إليها تصنيفاً موضوعياً.

3.أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه إختلاف منطقية، ويجب تجنب المقارنة السطحية وإنما يجب الغوص في الجوانب الأكثر عمقاً لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة و العميقة.

4.أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو زمان ومكان آخرين.

5. أن يتم صياغة إفتراضات مؤقتة حول العلاقة بين الظاهرتين في الدولتين محل الدراسة أو في العلاقة البينية في العملية السياسية، وويجب تطوير هذه الإفتراضات خلال فترة الملاحظة والدراسة الأمبريقية.

6.يجب في النهاية التوصل للنتائج، ومراعاة أن تكون هذه النتائج منطقية وموضوعية وواقعية .

ويمكن القول أنه توجد عدد من العقبات التي تواجه الباحث عند الإعتماد علي المنهج المقارن، وهذة العقبات تتمثل فى :- [6]

---

[3] المرجع السابق. ، ص 254.

[4] أحمد خضر ، مرجع سبق ذكره، ص.12.

[5] عبدالغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 245-255.

[6] أحمد خضر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 5-13.

• من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة، خصوصاً إذا ما كان التلازم بينها هو تلازم قائم على الصدفة وليس تلازماً سببياً، كما أن ما يعمق من هذه المشكلة هو التشابك والترابط بين المؤسسات والسلوكيات والمعايير التي يتم علي أساسها القياس.

• لا ترتبط النتائج غالباً وفي كثير من العلوم بعامل واحد بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض.

• قد تحدث ظاهرة ما نتيجة لسبب ما في ظرف معين وقد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب أخر يختلف عن السبب الأول في ظرف آخر، والذي يعقد ويمنعنا من الوصول إلي دراسة موضوعية لمثل هذه الظواهر هو الإفتقار لمعلومات صحيحة ودقيقة بشأن هذه الظواهر لأسباب مادية أو زمنية أو سياسية.

•لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة والتحكم بها كما هو الحال في المنهج التجريبي وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض وبالتالي يصعب عزلها والسيطرة عليها لذلك فإن المنهج المقارن لا يوصل لنفس دقة النتائج التي يمكن تحققها في حالة المنهج التجريبي على سبيل المثال.

سوف تقوم الباحثة بتطبيق مقولات المنهج وذلك على النحو التالى :-

- جمع المعلومات والحقائق عن دورالمرأة في كلا من البرلمان المصري و البرلمان الألمانى.
- تحديد أوجه التشابه والإختلاف بين كلا الدورين.
- صياغة إفتراضات مؤقتة حول دورالمرأة في كل من البرلمان المصري والبرلمان الألمانى.
- إعادة صياغة هذه الافتراضات خلال فترة الدراسة للبرلمان المصري والبرلمان الألمانى.
- الوصول إلي نتائج وتحديد من لها دورأكبر داخل السلطة التشريعية هل المرأة المصرية أم الألمانية.

تحديد الدراسة :-

أولاً :- التحديد الزمانى :-

ينصرف تحديد الدراسة إلى تحديد نطاقها، الزمني والمكاني والمجالي:

1- التحديد الزمانى : -

يتحدد النطاق الزمني للدراسة من عام 2011 إلى عام 2015، ولعل في إختيار كل من تاريخي بدء الدراسة ونهايتها ما يبرره، ففى عام 2011 تم إجراء أول إنتخابات للسلطة التشريعية في مصر بعد ثورة 25 يناير، وكذلك كانت أيضاً أول إنتخابات بعد إلغاء كوتة 2010. وتنتهى فترة الدراسة فى 2015 حيث تجددت الإنتخابات مرة أخرى وكانت أول إنتخابات لمجلس النواب المصرى بعد إقرار دستور 2014.

2- التحديد المكانى :-

تدور هذة الدراسة حول مدى فاعلية الدور الذى تقوم به المرأة فى البرلمان وذلك بالمقارنة بين نموذجين: النموذج الأول هو النموذج الغربى وهو دولة ألمانيا، النموذج الثانى هو النموذج العربى وهو دولة مصر.

3- التحديد المجالى :-

تقع هذه الدراسة في مجال دراسات المرأة ومجال النظم السياسية المقارنة.

الأدبيات السابقة :-

سوف تقوم الباحثة بعرض الأدبيات السابقة التي تعرضت لموضوع الدراسة وذلك عن طريق تقسيم الأدبيات إلي أربع محاور كما يلي:-

المحور أو الإتجاه الأول : أدبيات ركزت علي المشاركة السياسية للمرأة في دول شمال أفريقيا :-

تنقسم الأدبيات في هذا الإتجاه إلي نوعين:

النوع الأول:أدبيات ركزت علي الرصد الكمي للفرق ما بين المشاركة السياسية للرجال والنساء في فترة ما بعد الثورات العربية:-

تناولت عدد من الأدبيات في هذا الإتجاه الإختلاف ما بين المشاركة السياسية للرجال والمشاركة السياسية للنساء خلال فترة ما بعد الثورات العربية [7]، وذلك من خلال دراسة مقارنة ما بين تونس ومصر وليبيا، وقد

7Lindsay J.Benstead and Ellen Lust," The Gender Gap in political participation in North Africa ", **Middle East Institute**, 2015, p.p. 3-6, available on: http://www.mei.edu/content/map/gender-gap-political-participation-north-africa, Accessed date: 12/5/2017.

Khalil Andréa, Gender, Women and the Arab Spring, (New York: Rutledge, 2015).

تم الإعتماد علي المنهج المقارن وأسلوب تحليل المضمون، لتحليل الأرقام التي تم جمعها عن مشاركة المرأة في الإنتخابات التي أجريت في هذه الدول بعد فترة 2011، ومقارنتها بنسب مشاركة الرجال، كما تم مقارنة مشاركة النساء في كل من الدول الثلاثة ببعضهما البعض، **وقد تم التوصل إلي أن** المشاركة السياسية للمرأة في هذه الدول قد تراجعت عما كان عليه الوضع قبل الثورات العربية، علي الرغم من إحتلال المرأة مكانة هامة في الإحتجاجات الشعبية خلال هذه الثورات. وعليه رأت هذة الدراسات ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية, وضرورة أن يكون للمرأة أسرة ولها حق الزواج, كما يجب أن تتمتع بحقوق تمكنها من مباشرة العمل السياسي في المجتمع. وسوف يتم الإستفادة من هذه الدراسات فى معرفه مدى الإختلاف بين المشاركة السياسية للمرأة والمشاركة السياسية للرجل.

النوع الثاني :أدبيات ركزت علي أسباب تراجع المشاركة السياسية للمرأة بعد الثورات العربية:

تناولت عدد من الأدبيات الأخري مشاركة المرأة في المظاهرات والإحتجاجات الشعبية خلال فترة الثورات العربية في كلا من مصر وتونس وليبيا8، وعدد من الدول العربية الآسيوية التي شهدت أيضاً حركة مكثفة من الإحتجاجات9 ، وقد تم الإعتماد علي كل من أداتي الوصف والتحليل بجانب المنهج المقارن، وذلك لتوضيح الدور الفعال للمرأة العربية في تلك الإحتجاجات، وقد أوضحت هذه الدراسات أن المرأة العربية نتيجة لمشاركتها الفعالة علي مواقع التواصل الإجتماعي خلال الفترة السابقة للثورات العربية، شكلت جزء لا يتجزأ من هذه الثورات ، فقد شاركت بجانب أقرانها من الرجال في الإحتجاجات وتعرضت لما تعرضوا له من تعذيب وإحتجاز وقتل، ولكن بعد ذلك تراجع دور المرأة السياسي في المجال العام وذلك بسبب تصاعد دور التيارات الإسلامية في العملية السياسية، ولعوامل أخرى مرتبطة بنظرة المجتمع للمرأة، وإن الباحثة سوف تستفيد من

[8]Sika, Nadine," The Role of Women in the Arab World: Toward a new wave of Democratization, or an Ebbing Wave toward Authoritarianism?" **Journal of International Women's Studies**, available on: Http://fride.org/download/PB_189_Tunisian_women_in_politics.pdf, Access date: 12/5/2017.

[9]Shalaby, Marwa and Marnicio, Ariana, "a Change of Seasons for Arab Women?" journal **of women and human rights in the Middle East**, available on: https://bakerinstitute.org ,Access date: 12/5/2017.

النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات ولن تقتصر علي ذلك بل ستعمل علي رصد المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان بعد ذلك (بعد إنتهاء الإحتجاجات وبدأ العملية الإنتخابية).10

المحور الثاني :- أدبيات ركزت على دور المرأة فى البرلمان المصرى :-

يشيرهذا الإتجاه إلى مشاركة المرأة فى البرلمان المصرى وينبثق عنه عدة دراسات على النحو التالى:

حيث تسعى الدراسة الأولى إلى تناول المشاركة السياسية للمرأة ومعوقات هذة المشاركة وذلك بتقديم نماذج للدول العربية ومنهم مصر 11، وفي السياق ذاته يمكن الإشارة إلي دراسة أخري
تناولت موضوع دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال مناقشة قضية النظام الإنتخابي المناسب، وتغيير النظام الإنتخابي الفردي والعودة لنظام القائمة حيث يسمح بفرصة أكبر لتمثيل الكوادر والكفاءات النسائية فى البرلمان ممن يصعب عليهن فى ظل النظام الفردي خوض المعارك الإنتخابية12، كما تناولت عدد من الأدبيات في هذا الإتجاه الإختلاف ما بين المشاركة السياسية للرجال والمشاركة السياسية للنساء خلال فترة ما بعد الثورات العربية13

وقد توصلت هذة الدراسات إلى تدنى نسبة تمثيل المرأة المصرية برلمانياً، وأنه لم يحدث تحول ديمقراطى بسبب عدم نزاهة الإنتخابات وعدم توافر الرقابة القضائية اللازمة. وأن نظام الكوتة ليس له أهمية كبيرة فهو مجرد حافز لكن لن يرجع للمرأة إنسانيتها المفقودة، وأن المرأة لاتختلف عن الرجل حيث هناك من هو كفء وغير الكفء، وبالتالى لابد أن يكون المبدأ هو وضع المواطن المناسب فى المكان المناسب سواء كان رجل أو إمرأة. وسوف تستفيد الباحثة من هذه الدراسات من خلال الإستعانة بعدد كبير من البيانات والإحصاءات التي أجريت بواسطة هذه الدراسات، كذلك التعرف على دور المرأة ومشروعات القرارات التى إقترحتها ونمط تصويتها . مما يسهم فى وضع خطة علمية وعملية للتحرك بين النساء لتشجيعهن على القيد فى الجداول الإنتخابية،

10Merlini, Cesare, and Olivier Roy," Arab Society in Revolt: The West's Mediterranean Challenge", **Brookings Institution Press**, 2012, available on: http://www.jstor.org, Access date: 12/5/2017.

[11] نيفين مسعد، المشاركة السياسية للمرأة العربية، (القاهرة: مكتبة النهضة، 2008).
[12] مروة محمد تهامى، المشاركة السياسية للمرأة فى ثورتى مصر وليبيا2011: دراسة مقارنة فى الانثروبولوجيا الإجتماعية، " رسالة ماجيستير " ، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2013).

[13] Ryan C Merrill," The Middle Eastern Gender Gap: The State of Female Political Participation Before, during and After the Arab Spring", available on: https://www.umb.edu, Access date: 26/4/2017.

وذلك من خلال توضيح أسباب تراجع دور المرأة فى البرلمان المصرى بشكل عام وسوف تقارنها بدور المرأة فى البرلمان الألمانى.

المحور الثالث:- أدبيات ركزت على دور المرأة فى البرلمان الألمانى :- 14

هناك عدد من الدراسات التى تناولت دور المرأة فى البرلمان الألمانى، وقد تناول البعض منها تأثير الفيدرالية على نسبة المشاركة السياسية للمرأة الألمانية[15]، بينما ركزت دراسة أخرى على القانون الذى إعتمده البوندستاغ، والذى أقر المساواة بين الرجل والمرأة فى قوانين القطاعى العام والخاص، كخطوة أولى نحو المساواة بينهم فى المجال السياسي بشكل عام وفى الترشح والإنتخاب للسلطة التشريعية بشكل خاص[16]، ركزت على نسبة تمثيل المرأة فى اللجان البرلمانية[17]، الإ أن دراسات أخرى ركزت على آثار حصص النساء فى الأحزاب السياسية على نسبة عددهم فى البرلمان [18]، بينما تكشف دراسة أخرى أن تخصيص مقاعد للمرأة هو وسيلة لتجاوز المعوقات التى تعوق مشاركة المرأة فى البرلمان[19]

وقد توصلت هذة الدراسات إلى أنه على الرغم من زيادة نسبة مشاركة المرأة ونسب تمثيلها فى البرلمان الإ أنها لم تحصل على حق المشاركة الكاملة كالرجل فى الحياة السياسية, وهذا يرجع إلى المرأة الألمانية نفسها، إذ لم يكن لديها أى طموح سياسى بالترشح أو الإنتخاب، وهذا أحد العوامل التى أدت إلى عدم تمكن المرأة من حقوقها السياسية كاملة, لكن النظام الذى تبنته الأحزاب مكن المرأة من زيادة نسب تمثيلها فى البرلمان وبالتالى

---

[15] Christine comfort, the effects of federalism on women's political representation: a case study of German federalism, "master thesis ", (Central Florida: College of Sciences, 2013).

Dr. Konrad Reuter, "the bundesrat and the federal system ", 2009, available on: https://www.bundesrat.de, access date: 26/4/2017.

[16] Overy, "German parliament (bundestag) adopted the equal participation of women and men act ", 2015, available on: http://www.allenovery.com, access date: 26/4/2017.

[17] Hilde Coffé, " female representation in German parliamentary committees " , (Victoria University of Wellington: faculty of Political Science and International Relations, 2013).

[18] Eva kolinsky, "Political participation and parliamentary careers: Women's quotas in West Germany", 3/12/2007, available on: http://www.tandfonline.com, access date: 26/4/2017.

[19] هدى عوض،" التجربة الألمانية فى تخصيص مقاعد للمرأة فى الهياكل الإنتخابية ", سلوى شعراوى (محرر),فى:تمثيل المرأة فى المجالس المنتخبة الفرص والأشكاليات, (القاهرة: مركز دراسات وإستشارات الادارة العامة، 2000).

أدى إلى التمسك بحقها فى المشاركة السياسية، مما دفع النساء إلى المطالبة المرأة بزيادة النسب المخصصة لهن من المقاعد فى البرلمان، كما تم التوصل إلى أن أعضاء البرلمان من النساء أكثر عرضة للتمثيل في اللجان التى تتعامل مع قضايا الإناث النموذجية مثل الأسرة والتعليم والرعاية الإجتماعية أكثر من التعامل مع اللجان المتعلقه بقضايا التمويل والسياسة الخارجية والإقتصاد.

وسوف تستفيد الباحثة من هذة الدراسات فى دراسة مشاركة المرأة فى البرلمان الألمانى، والتعرف على نظام الكوتة الحزبية ومدى فاعليته فى زيادة نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان، كما سيتم التعرف على العوائق التى تقف ضد مشاركة المرأة بصفة عامة, وسبل زيادة مشاركتها فى البرلمان.

المحور الرابع :- أدبيات تركز على دور المرأة فى كلاً من البرلمان المصرى والألمانى :-

هناك ندرة فى الدراسات التى تجمع بين دور المرأة فى مصر وألمانيا، ولم يتم التوصل سوى لدراسة واحدة فى هذا الصدد،[20] ويتم فيها تناول حق مشاركة المرأة في الحياة السياسية علي إعتبار أنه حق من حقوق الإنسان كما أن الرجل والمرأة لهم نفس الحقوق علي حد سواء, كما تتناول النظام الإنتخابي علي إعتبار أنه من أهم العوامل المؤثره علي نسبة تمثيل المرأة في المجالس التشريعية حيث أن نظام القوائم الحزبية يمثل تمثيلاً أكبر للمرأة في البرلمان عن نظام التعددية الحزبية, كما يعرض دور المجتمع المدني من خلال تعزيزه للمشاركة للمرأة في البرلمان.

ومن هنا تأتى أهمية هذة الدراسة التى تحاول اجراء المقارنة بين دور المرأة فى البرلمان المصرى والألمانى فى التعرف على أفضل نسبة تمثيل للمرأة للإستفادة منها فى الدولة الأخرى. وسوف يتم الاستفادة من تلك الدراسة من خلال دراسة دور المرأة فى البرلمان الألمانى حتي يتم مقارنته بدور نظيرتها فى البرلمان المصرى في محاولة لتحسين أوضاع المرأة المصرية فى البرلمان والاستفادة من خبرة ألمانيا فى هذا االصدد.

[20] Marwa Mahmoud Haseeb , Determinants of Women's Representation In Parliament in Egypt and Germany (A comparative study : 1990 – 2008) , "Master's Degree " , (Cairo: Faculty of Economics and Political Science , 2012) .

الإطار النظرى والمفاهيمى :-

في سياق الحديث عن الإطار النظري فإن الباحثة سوف تتحدث عن النظرية التى سيتم الإعتماد عليها بشكل رئيسي ثم ستتطرق إلى المفاهيم المتعلقه بموضوع الدراسة.

نظرية الدور :-

مفهوم الدور:- يعرف الدور في معجم المصطلحات السياسية بأنه مجموعة السلوكيات المتوقعة من شخص ما يحتل مركزاً معيناً في جماعة إجتماعية ما؛ وهويشير إلي درجة من تقسيم العمل بغرض إنجازه[21]

وتعد نظرية الدور من أهم النظريات المستخدمة في دراسة السلوك التشريعي، ولقد إستُخدمت في العديد من الدراسات التشريعية، وذلك للدلالة علي السلوك التشريعي علي المستوي الفردي، وكذلك السلوك التشريعي العام للمؤسسة، ولكن التركيز الأساسي لإستخدام تحليل الدوركان ينصرف إلي تحديد دورمعين لعضو البرلمان من واقع شخصيته في العمل التشريعي علي أنه يختلف من موقف لآخر ومن وقت لأخر، وتستعين نظرية الدورفي جمع المعلومات بأسلوب الإستبيان أو المقابلة، ولكن نظرية الدورهي ذو طبيعة غيرسلوكية، لأن مايتصوره عضو البرلمان عن دوره ليس بالضرورة أن يكون هو ما يقوم به بالفعل، وبالتالي لابد من التمييزبين الدورالذي يتحدد بتوقعات الآخرين وسلوك الدورالذي يشير إلي السلوك الفعلي، ويمكن أن يستخدم الوثائق أوالصحف لجمع معلومات عن السلوك الفعلي.[22]

---

[21] عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة،(القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،1993)،ص305ومابعدها.

22 المرجع السابق،ص307.

المفاهيم المرتبطة بالدراسة:-

مفهوم المشاركة السياسية :-[23]

للحديث عن من الناحية اللغوية لابد بداية الإشارة إلى تركيبة هذا المفهوم فهو مكون من جزئيين هما (المشاركة) كنشاط يقوم به الإنسان، وكلمة(سياسة) كمصطلح إجتماعي وفيمايلى التوضيح:

كلمة المشاركة مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compare وتعني " القيام بـ" وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور معين[24] .

أيضاً فإنه من التعريفات العامة التي تناولت مفهوم المشاركة بشكل عام نجد:

- المشاركة هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام. [25]
- أيضاً تعني حصول الفرد على نصيب من شى ما أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام[26]

وننتقل بعد ذلك إلى تناول المقصود بكلمة السياسة وهى لغة مشتقه من مصدر الفعل (ساس) و تأتى هذه الكلمة بمعنى تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ونفاذ الأمر فيهم، وهذه الكلمة تستخدم للدلالة على العديد من المعاني الأخرى مثل معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض.27

ويمكن تعريف السياسة على أنها: علم تجريبي يهدف إلى دراسة تشكيل السلطان والمشاركة فيه. ويجب ملاحظة أن كلمه سلطان هنا في إطار تعريف " كابلان " لاتختلف عن تعريف إيستون للسياسة في أن كلاً من التعريفين يتفقان في أن هناك أمر يصدر من صانع القرار ويخضع له المحكومين.[28]

التعريف الإصطلاحي للمفهوم:-

---

[23] فاطمة عصام عبدالمجيد، " دور المرأة فى السلطة التشريعية "، **المركز الديمقراطى العربى**، متاح على: http://democraticac.de/?p=34920، تاريخ الدخول: 2017/4/27.

[24] طارق محمد عبدالوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999)، ص106.

[25] بادى سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، " رسالة ماجيستير"،(جامعة منتورى قسطنطينية: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2005)، ص26.

[26] عبدالاله واردى، " التأصيل الفقهى للمشاركة السياسية "، **الحوار المتمدن**، 2007/8/1، متاح على: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104505، تاريخ الدخول: 2017/4/29.

[27] بادى سامية، مرجع سابق، ص27.

[28] السيد عبدالمطلب أحمد غانم، المشاركة السياسية فى مصر، " رسالة دكتوراة "، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1979)، ص 14.

المشاركة السياسية كما عرفها العديد من الأكاديميين هى نشاط سياسى يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم فى إطار النظام السياسى. وتبعاً لتعريف صموئيل هنتنجون وجون نيلسون، فإن المشاركة السياسية تعنى تحديداً ذلك النشاط الذى يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير فى عملية صنع القرار الحكومى، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعى، فعالاً أم غير فعال. ويرى آخرون أن المشاركة السياسية تعنى فى أوسع معانيها حق المواطن فى أن يؤدى دوراً معيناً فى عملية صنع القرارات السياسية، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة والمساندة29.

مفهوم الثقافة السياسية :-

الثقافة السياسة تشير من ناحية إلي القيم والمعتقدات والإتجاهات نحو السلطة والحكم، وتشير من ناحية ثانية إلي الغايات والوسائل المتعلقة بالنظام السياسي وحركته وتطور الحركة السياسية والقيم والمعايير التي تحكمها. كما تشير من ناحية ثالثة إلي شرعية القواعد والإجراءات والتنظيمات السياسية.[30]

مفهوم المواطنة :-31

تعني إقرار المساواة بين المواطنين وقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين، حيث سعى الإنسان إلي ممارسة الديمقراطية من عصر الإغريق إلى اليوم من أجل إرساء دعائم العدل والمساواة والحرية.

المواطنة كلمة عربية إستحدثت للتعبير بها عند تحديد الوضع الحقوقى والسياسي للفرد في المجتمع، حيث تعني في اللغة أنها المنزل الذي تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله " إبن منظور" في لسان العرب، حيث أن المواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها، أي مكان الإقامة أو الإستقرار أو الولادة أو التربية، وهو الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت بداخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، فيتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة، وتعني في الموسوعة السياسية بأنها صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه إنتماؤه إلى الوطن.

مفهوم الكوتا :-

[29] إسراء عبدالفتاح، " المشاركة السياسية "، **اليوم السابع**، 2015/10/23، متاح على: http://www.youm7.com، تاريخ الدخول: 2017/4/29.

[30] Ibid, p 12-13.

[31] المرجع السابق ذكره.

مصطلح لاتيني الأصل يقصد به نصيب أو حصة، إرتبط تاريخيًا بالتمييز الإيجابي، والذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة " الأقلية السوداء " في ستينيات القرن الماضى، حيث تم تطبيق نظام حصص نسبية كوتا، حيث الزم المؤسسات التعليمية بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها للأقليات الأثنية كما إنتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة. لكن مبدأ الكوتا النسائية كمطلب حقوقي بدأ يستمد قوته ومشروعيته منذ إنعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بيجينغ عام 1995، والذي أقر وجوب إعتماد مبدأ الكوتا كتمييز إيجابي يساهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة، وصولاً إلى تحقيق نسبة لا تقل عن 30 % في حدود عام 2005[32]. إستخدم هذا المصطلح بدرجة كبيرة للإشارة إلى النسبة, أو عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة كالبرلمانات والمجالس البلدية للنساء، وذلك لضمان إيصال المرأة إلى مواقع التشريع وصناعة القرار، حيث أن الكوتا يمثل أحد الحلول المؤقتة، التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

تمكين المرأة:-

منذ تسعينيات القرن المنصرم أصبح مصطلح تمكين المرأة شائع الإستخدام في العديد من الوثائق والمعاهدات الدولية، ويجب الإشارة إلي أن المصطلح تم تطويره وتحويله من مجرد كلمة نظرية إلي كلمة عملية تجد من يهتم بها ويتعهد بحمايتها من خلال الوثائق الدولية، وذلك من خلال مجهودات مفكرات المدرسة النسوية الراديكالية وكتاباتهم.

الكلمة لغة هي كلمة إنجليزية الأصل (women empowerment) ويتم ترجمتها للغة العربية بمعني تمكين المرأة وهذا يعد خطأ فالأصل القول أن الكلمة تعني تقوية المرأة ،لأن تمكين المرأة مصطلح يقابله في اللغة الإنجليزية كلمة (women enabling).[33]

[32] المرجع السابق ذكره.

[33] كاميليا حلمي، مفهوم مصطلح تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأه، **اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل**،2012، متاح على:http://iicwc.org/lagna_l0l/iicwc/iicwc.php?id=103 :، تاريخ الدخول: 2017/5/16.

إصطلاحاً يمكن تعريف تمكين المرأة بالآتي :" تمكين المرأة هي تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل".[34]

مفهوم النظام السياسي :-

نظام الحكم عبارة عن أنماط متداخلة و متشابكة و متعلقة بعمليات صنع القرار التي تترجم الي أهداف و منازعات المجتمع من خلال المؤسسات الحكومية السياسية الثلاث (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية) التي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية، كما ذكر "إستون" أنه مجموع التفاعلات و الأدوار المتداخلة و المتشابكة التي تتعلق بالسلطة، كما أضاف "جابرييل " علي أنه يتضمن الإستخدام الفعلي أو التهديد بإستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل و تكيف المجتمع علي الصعيدين الداخلي و الخارجي[35].

أدوات جمع المادة العلمية :-

خلال هذه الدراسة سوف يتم الإعتماد علي عدد من المراجع ، وفي البداية سوف يتم توضيح الفرق ما بين المصادر التقليدية والمصادر الغير تقليدية :-

أ) المصادر التقليدية: تتمثل في الأدوات المكتبية لجمع المادة العلمية، بمعني أنها تمثل المصدر النظري للمعلومات، وهذا المصدر يضم المخطوطات والكتب والوثائق الرسمية والغير رسمية والدوريات والمقالات، والتقارير الدولية والخاصة (كل ما تم كتابته)، وهذا النوع من المصادر سوف تعتمد عليه الباحثه بشكل رئيسي.

ب) المصادر الغير تقليدية: هي تلك المصادر التي تعتمد بشكل رئيسي علي التحليل النظري والميداني للمعلومات وإستخلاصها، ومن أهم هذه المصادر الملاحظة والمقابلة والإستبيان وتحليل المضمون،

---

[34] خليل النعيمات، تمكين المرأة، **مركز تحسين الحياة الشرق الأوسط**، 2011، متاح على، http://maktabatmepi.org، تاريخ الدخول: 2017/5/16.

[35] مها عبداللطيف، النظام السياسي والسياسة العامة، (القاهرة: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2006).

ونتيجة لإستحالة إعتماد الباحثة علي أداتي المقابلة والإستبيان لعوامل ترتبط بالمكان والزمان، فإن الدراسة سوف تعمد بشكل رئيسي علي أداتي الملاحظة وتحليل المضمون.

الفصل الأول

الأنظمة السياسية للحكم

تتعدد أشكال نظام الحكم في العالم فلكل دولة نظام و لكل نظام أسس، فمع التطور الذي لحق بالسياسة المعاصره، أصبح هناك العديد من المؤسسات التي تشارك السلطة التنفيذية مسؤوليات الحكم ومنها دون شك البرلمان, ولعل من أهم المشاكل السياسية التى تواجه العالم اليوم هو قله مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بوجه عام، وفى البرلمان – الذى يُعد بمثابة الهيئة التى تمثل مختلف طوائف الشعب وتسعى لتوصيل مطالبهم إلى السلطة التنفيذية – بشكل خاص. وعليه يأتى هذا الفصل ليوضح لنا مكونات النظام السياسي المصرى ونظيره الألمانى، مما يمكننا من الإجابة على تساؤل رئيسي فى النهاية وهو : هل يؤثر شكل وتكوين النظام السياسي على مشاركة المرأة فى الحياة السياسية؟

وعليه بنقسم الفصل إلى مبحثين رئيسيين كالآتى:-

- المبحث الأول: النظام السياسى المصرى.
- المبحث الثانى: النظام السياسى الألمانى.

المبحث الأول : النظام السياسى المصرى

عرفت مصر النظام السياسي منذ حوالي سبعة ألاف عام وذلك عندما قامت الدولة المركزية علي ضفاف وادي النيل, أيضاً لما يمثله موقع مصر من أهمية كبري في مجال السيادة والسيطرة في المجال البحري والبري, متمثلاً في قناة السويس وبإعتبارها ملتقي طريق الوصل بين آسيا وأفريقيا والبحر الأحمر والمتوسط في آن واحد, هذا ما جعل مصر من الدول المهمة في الإستقرار الدولي, فإستقرار مصر من إستقرار العالم العربي ككل .[36]

[36] معتز الدبس، " النظام السياسي المصرى "، **دنيا الوطن**، 2010/8/5، متاح على:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/08/05/206255.html، تاريخ الدخول: 2017/4/28.

إن النظام السياسي المصري نظام رئاسي جمهوري، حيث أن رئيس الدولة فعلياً هو رئيس الجمهورية و رئيس السلطة التنفيذية، يحكم من خلال أحكام الدستور و القانون و في ظل وجود السلطتين التشريعية و القضائية.

يتكون النظام السياسي المصرى من :

السلطة التنفيذية وإختصاصاتها:-[37]

أ) رئيس الجمهورية :-

تُحدد إختصاصات رئيس الجمهورية بأنه رئيس الدولة المنتخب لأربعة أعوام ميلادية، وهو رئيس السلطة التنفيذية؛ يرعى مصالح الشعب، ويحافظ على إستقلال الوطن وسلامة أراضيه، ويراعي الحدود بين السلطات. ويباشر إختصاصاته على النحو المبين في الدستور ويختار رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء ويضع رئيس الجمهورية، بالإشتراك مع مجلس الوزراء، السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها، على النحو المبين فى الدستور. ويتولى رئيس الجمهورية سلطاته بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، عدا ما يتصل منها بالدفاع والأمن القومى والسياسة الخارجية، والسلطات المنصوص.

أيضاً يمثل رئيس الجمهورية الدولة فى علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلسى النواب والشورى. وتكون لها قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها؛ وفقا للأوضاع المقررة. وتجب موافقة المجلسين بأغلبية ثلثى أعضائهما على معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى تتعلق بحقوق السيادة. ولا يجوز إقرار أى معاهدة تخالف أحكام الدستور. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ب) الحكومة :-

تتشكل الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء. ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، ويشرف على أعمالها، ويوجهها فى أداء إختصاصاتها ويحدد القانون المعاملة المالية لرئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة.

إختصاصات الحكومة:-

1. الإشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها.

[37] سمير حطاب، التنشئة السياسية والقيم، (القاهرة: ايترك للطباعة، 2004).

2. توجيه أعمال الوزارات والجهات والهيئات العامة التابعة لها، والتنسيق بينها ومتابعتها.

3. إعداد مشروعات القوانين والقرارات.

4. إصدار القرارات الإدارية وفقا للقانون، ومراقبة تنفيذها.
5. إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

6. إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

7. عقد القروض ومنحها، وفقاً لأحكام الدستور.

8. متابعة تنفيذ القوانين، والمحافظة على أمن الوطن وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

السلطة التشريعية :-[38]

وفقاً للمادة 101 من يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الإقتصادية، والإجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

ووفقاً للمادة 102يُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضواً، ينتخبون بالإقتراع السري المباشر على أن يراعى في شروط الترشيح ونظام الإنتخاب، وتقسيم الدوائر الإنتخابية التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين، كما أجازت المادة ذاتها الأخذ بالنظام الإنتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما.

[38] عادل عمر، " ماهى إختصاصات مجلس النواب فى مصر"، **مجلة روز اليوسف**، 2015/8/28، متاح على: http://www.rosaelyoussef.com، تاريخ الدخول: 2017/4/28.

كذلك أجازت المادة لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء لا يزيد على 5%، على أن يحدد القانون كيفية ترشيحهم وبموجب المادة 106 من الدستور، فإن مدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول إجتماع له .

وبحسب المادة 107 إنعقد الإختصاص بالفصل في صحة عضوية أعضاء المجلس لمحكمة النقض وتقدم إليها الطعون خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للإنتخابات، وتفصل في الطعن خلال ستين يومًا من تاريخ وروده إليها، وتعتبر العضوية باطلة – متى قضت المحكمة بذلك – من تاريخ إبلاغ المجلس بالحكم .

ولا يجوز إسقاط عضوية أحد الأعضاء إلا إذا فقد الثقة والإعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية التي أنتخب على أساسها، أو أخل بواجباتها، ويكون قرار إسقاط العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب (مادة 110) ولا يجوز، في غير حالة التلبس بالجريمة، إتخاذ أي إجراء جنائي ضد العضو في مواد الجنايات والجنح إلا بإذن سابق من المجلس وفى غير دور الإنعقاد يتعين أخذ إذن مكتب المجلس، ويخطر المجلس عند أول إنعقاد بما إتخذ من إجراء .

السلطة القضائية :-

تحتل السلطة القضائية مكانة مهمة فى عموم النظم السياسية الحديثة, وذلك إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعتبر مصر من بين الدول التى عرفت منذ عهد بعيد النظم الحديثة فى التنظيم القضائى والسلطة القضائية هي سلطة مستقلة، تتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها، وتُصدر أحكامها وفقاً للقانون. ويبين القانون صلاحياتها. وتقوم كل جهة أو هيئة قضائية على شئونها؛ ويكون لكل منها موازنة مستقلة، ويؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين المنظمة لشئونها؛ وذلك وفقاً لما ينظمه القانون. والقضاة مستقلون، غير قابلين للعزل، لا سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات. ويحدد القانون شروط وإجراءات تعيينهم[39]

وأخيراً فقد تدخلت السلطة فى النظم السياسية الحديثة فى مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والفكرية. ومن ثم أصبح شكل الحكومة يُعد أحد عناصر النظام السياسي وليس العنصر الوحيد. وبذلك يكون من المهم دراسة شكل الحكم، وكذلك تحليل النظام الإجتماعى الحالى للدولة وأبعاده المستقبلية وعلى أساس ذلك، تكون القواعد الدستورية التى تنظم السلطة العامة بمثابة الأدارة التى تطبق الجهة القابضة على السلطة (الحاكم أو

[39] سمير حطاب، مرجع سابق.

الحكام) بها فلسفتها الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والأمنية والسياسية، سواء أكانت فى ظل النظام البرلمانى أو الرئاسي أو المجلسى، أو سواء أكانت طبيعة النظام ديمقراطية أم لا.

المبحث الثانى: النظام السياسى الألمانى

أولاً :- الدستور :-

الدستور في ألمانيا، أو ما يسمى بالقانون الأساسي، يحمي حريات الفرد ويضمن كرامته ويؤكد على معاملة جميع المواطنين بمساواة أمام القانون، بغض النظر عن العرق أو الأصل أو اللغة أو الديانة. وتحتل الفقرة الأولى من الدستور مكانة خاصة، فهي تعتبر أهم فقرة من الدستور لما تنص عليه من إحترام كرامة الإنسان: " لا يجوز المساس بكرامة الإنسان. وتلتزم الدولة بكافة مؤسساتها باحترامها وحمايتها"علاوة على ذلك، يُخضع

الدستور نفوذ الدولة لسيطرة محكمة من خلال مبدأ تقاسم السلطات، إذ لا يجب على الإطلاق أن يحكم طاغية ألمانيا مرة أخرى. 40

ثانياً :- الأحزاب السياسية:-[41]

حسب الدستور الألماني فإن مهمة الأحزاب السياسية هي المساهمة في بناء الوعي السياسي للشعب. وهكذا فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات إنتخابية ترقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية ولهذا السبب تحصل الأحزاب على تعويض مادي من الدولة مقابل النفقات التي تتحملها في إطار هذه الحملات الإنتخابية. هذا التعويض المادي لأعباء الحملات الإنتخابية الذي إبتدعته ألمانيا، أصبح مبدءاً متبعاً في معظم ديمقراطيات العالم. وحسب الدستور أيضاً فإن تشكيل الأحزاب السياسية يخضع للأسس الديمقراطية (ديمقراطية الأعضاء). وينتظر من هذه الأحزاب إعترافها بالدولة الديمقراطية.

أما الأحزاب التي يشكك في ديمقراطيتها فيمكن منعها بناء على طلب تتقدم الحكومة. ولكن ليس هناك ما يلزم بمنع هذه الأحزاب. وعندما تتبين الحكومة أن أحد هذه الأحزاب يشكل خطراً على النظام الديمقراطي وتتشكل لديها القناعة بأن منعه ضروري، فيمكنها في هذه الحال تقديم طلب بحظر هذا الحزب. أما قرار المنع بحد ذاته فهو محصور بالمحكمة الدستورية العليا. وبهذه الطريقة يمكن تفادي خطورة أن تقوم الأحزاب السياسية الحاكمة بمنع أي حزب يعارضها ويشكل خطراً سياسياً منافساً لها. وعادة ما تفضل الأحزاب الحاكمة إزاحة الأحزاب غير الديمقراطية بإستخدام الأساليب السياسية المعتادة، عن اللجوء إلى المحكمة الدستورية. وفي تاريخ الدولة الإتحادية كانت طلبات حظر الأحزاب قليلة جداً، وكان من النادر حظر أحدها. فالدستور الألماني يشجع ويدعم الأحزاب. والأحزاب بدورها تمثل في جوهرها أدوات التعبير عن آراء المجتمع وإتجاهاته. وهي تتحمل مخاطر الفشل فنظام الأحزاب الألماني في غاية الوضوح.

ثالثاً :- المستشار الألماني والحكومة:-[42]

---

[40] محمود خليفة،" النظام السياسي الألماني : دراسة حول البوندستاغ "، **المركز العربي اليمقراطي**، 2014/1/19، متاح على: http://democraticac.de/?p=2059، تاريخ الدخول: 2017/5/1.

[41] " الأحزاب السياسية"، **المركز الألماني للإعلام : وزارة الخارجية الألمانية**، متاح على:http://www.almania.diplo.de ، تاريخ الدخول: 2017/5/1.

[42] " الحكومة الألمانية"، **المركز الألماني للإعلام : وزارة الخارجية الألمانية**، متاح على:http://www.almania.diplo.de ، تاريخ الدخول: 2017/5/1.

المستشار الألمانى هو العضو المُنتخب الوحيد في الحكومة الإتحادية. ويمنحه الدستور حق تعيين الوزراء بصفته رئيس أعلى سلطة سياسية في البلاد. ويحدد المستشار أيضاً عدد الوزارات ومجالات إختصاص كل منها. وهو صاحب الحق في توزيع المسؤوليات والمهمات. الأمر الذي يعكس سلطة المستشار ودوره الحاسم في وضع سياسة الحكومة. وبهذه الصلاحيات يتمتع المستشار الإتحادي بدور سياسي قيادي أشبه بذلك يتمتع به رؤساء الجمهورية في الديمقراطيات الأخرى.

وقد إتخذ المجلس البرلماني الذي صاغ الدستور في العام 1949 من صورة رئيس الوزراء البريطاني مثالاً له عندما قرر منصب المستشار الإتحادي. حيث يتمتع رئيس الوزراء البريطاني بذات الصلاحيات التي يتمتع بها المستشار، بل وتزيد صلاحياته عن صلاحيات المستشار. ففي النظام البرلماني البريطاني يقوم حزب واحد بحكم البلاد، حيث يمنح نظام الأغلبية حق الحكم للحزب الأقوى في البرلمان. أما في البوندستاغ فلا يتمتع عادة حزب واحد بالأغلبية. ولهذا فإنه لا مفر من تشكيل إئتلاف بين الأحزاب المختلفة من أجل أن يتم إنتخاب المستشار.

ويسبق إنتخاب المستشار مشاورات بين الأحزاب التي ستشكل الحكومة. وهنا يدور الحوار حول توزيع المناصب الوزارية بين الأحزاب، وحول إنشاء وزارات جديدة أو إلغاء وزارات معينة. ويتمتع الحزب الأقوى في هذا التحالف بحق تسمية المستشار الإتحادي. بالإضافة إلى ذلك تتشاور الأحزاب حول برنامج عملها في السنوات القادمة. ويتم تثبيت نتيجة مشاورات الإئتلاف هذه من خلال التوقيع على ما يسمى " إتفاقية الائتلاف". وبعد الإنتهاء من هذه الخطوات يتم إنتخاب المستشار. وعادة ما تسبق المشاورات بين الأحزاب الحاكمة قرارات الحكومة وترافقها. وإذا ما نضب نبع التآلف والوفاق بين الأحزاب الحاكمة فإن إستبدال المستشار يصبح أمراً شبه مؤكد. إعفاء المستشار من مهامه الذي يتم من خلال حجب الثقة عن الحكومة، يجب أن يرافقه إنتخاب مستشار جديد. هذه الخطوة الجريئة في حجب الثقة البرلمانية عن الحكومة، تلزم الأحزاب الممثلة في البرلمان بتشكيل حكومة غالبية جديدة قادرة على الحكم، حتى قبل قيامها بعزل المستشار. وقد تمت حتى الآن محاولتان فقط لعزل المستشار، نجحت واحدة منهما في العام 1982: حيث تم آنذاك سحب الثقة من المستشار الديمقراطي الإجتماعي هيلموت شميت، وإنتخب مكانه المستشار الديمقراطي المسيحي هيلموت كول.

كما يمكن للمستشار الإتحادي أيضاً طرح موضوع الثقة على البوندستاغ في أي وقت يشاء، لكي يتأكد من إستمراره بالتمتع بالدعم غير المشروط للأحزاب الحاكمة. وإذا لم يفلح المستشار في نيل هذه الثقة، أي إذا فشلت الحكومة في تحقيق الغالبية البرلمانية، فإن قرار حل البرلمان وإجراء إنتخابات جديدة يعود في هذه الحال لرئيس الجمهورية. ويمكن لرئيس الجمهورية أيضاً مطالبة الأحزاب الممثلة في البوندستاغ بمحاولة تشكيل حكومة جديدة, ولم يسبق أن حصل في تاريخ ألمانيا الإتحادية فشل حقيقي ذريع في نيل الثقة البرلمانية. ولكن

كان هناك ثلاث خسارات للثقة: حيث أحجب أعضاء برلمانيون من الأحزاب الحاكمة أو أعضاء من الحكومة عن التصويت، وذلك بهدف إسقاط الحكومة والعمل على تشكيل حكومة جديدة، وكان ذلك في الأعوام (1972، 1982، 2005). وقد تم اللجوء إلى هذه الطريقة لأنها الوحيدة التي تضمن فرض عملية الإنتخابات المبكرة التي لا يسمح بها الدستور إلا في مثل هذه الحال. وهذه العملية تتطلب موافقة رئيس الجمهورية على أية حال، وهي موضع خلاف قانوني.

رابعاً :- السلطة القضائية :-[43]

إن الغرض من تنظيم سلطة قضائية إتحادية هو الحفاظ على وحدة القانون في الدولة وضمان علوية الدستور الفيدرالي من خلال تنظيم رقابة دستورية على القوانين الإقليمية والإتحادية والسلطة في تفسير الدستور الفيدرالي، خاصة تفسير القواعد الدستورية المتعلقة بتوزيع الإختصاصات الدستورية ما بين الأقاليم والحكومة الإتحادية، والذي يعد من المسائل الشائكة في الدولة الإتحادية. وكذلك حل الخلافات ما بين الحكومة الإتحادية والأقاليم يستدعي حلها من خلال هيئة قضائية.

إن التراث القضائي الألماني يرجع إلى القانون الأساسي لسنة 1877، الذي أسس نظاماً للمحاكم (العادية) لممارسة القضاء المدني والجنائي، وقد خلق هذا القانون (المحكمة الامبراطورية) التي كانت محكمة عليا تسري أحكامها على ألمانيا كلها، وتوجد إلى جانبها محاكم الأقاليم، حيث كان هناك أربعة مستويات من المحاكم هي محكمة المقاطعة، محكمة الإقليم، محكمة الإستئناف في الإقليم، والمحكمة الإمبراطورية. وكان القضاة ورجال النيابة وغيرهم من العاملين بالمحكمة الإمبراطورية يعتبرون بمثابة موظفين لدى(الرايخ)، أما جميع العاملين بالمحاكم الأخرى فكانت توظفهم الأقاليم. ومن هنا لم يكن إعتبارهم بحق (ممثلين لسلطة القضاء المستقلة).

ولم يغير دستور فايمار من الهيكل الأساس للقضاء، وان كان قد حاول أن يضمن إستقلاله والقضاة كانوا يخضعون لوزراء العدل المحليين في الأقاليم. ومع ذلك فقد وضع ترتيب خاص لإنشاء محكمة عليا لتفصل في المنازعات بين الأقاليم، وبين الأقاليم و(الرايخ). ونظراً إلى أن القضاء الألماني ظل زمناً طويلاً يتشرب التقاليد التشريعية ذات الروح المحافظة، فلم يكن متمشياً بالقدر الكافي مع المبادئ الجديدة لدستور فايمار الذي يحترم إستقلال القضاة. فبمقتضى تدريبهم وإستعدادهم وميلوهم السياسية المحافظة لم يكن هؤلاء القضاة وغيرهم من العاملين الآخرين في المحاكم على إستعداد لتأييد هذه التغييرات الجديدة. وعندما حلت الدكتاتورية النازية محل جمهورية فايمار، إستولى هتلر تماماً على السلطات الثلاث، ولما لم يكن القضاء قد إعتاد أن يناقش

[43] محمود خليفة، مرجع سابق.

سلطة الدولة فلم يتخذ موقفاً قوياً للدفاع عن الحكم الدستوري، وأدى تصميم الحكم النازي على إضعاف الجهاز القضائي إلى تحويل سلطة القضاء ونقلها من الأقاليم إلى الحكومة المركزية في برلين.

وقد سهلت إعادة تقسيم ألمانيا إلى أقاليم بعد الحرب العالمية الثانية، عملية إعادة تنظيم السلطة القضائية وتم من جديد إحياء وجوه كثيرة للنظام الذي كان سائداً في عهد جمهورية فايمار، مع إدخال بعض التجديدات الأخرى في بناء الجهاز القضائي، كان القصد منها حماية إستقلال المحاكم وضمان المحافظة على الحكم الدستوري.

رغم الأسس الفيدرالية التي قام عليها النظام السياسي الألماني، فان المحاكم من مختلف المستويات مدمجة في نظام موحد. وتدير الأقاليم المستويات الثلاث الأدنى من هذا النظام، في حين تدار المحكمة العليا على مستوى فيدرالي. ويفصل هذا النظام الموحد من المحاكم في القضايا المدنية والجنائية، وتطبق جميع المحاكم النصوص القانونية القومية ذاتها. ويتعامل فرع آخر من النظام القضائي مع قضايا المحاكم في مجالات متخصصة، فتتعامل إحدى المحاكم بالشكاوى الإدارية ضد الوكالات الحكومية، وتتعامل أخرى بقضايا الضريبة، وتتعامل ثالثة بنزاعات العمل، ورابعة بحل المطالبات الخاصة ببرنامج الحكومة الإجتماعي. وكما هي الحال في باقي النظام القضائي فان هذه المحاكم الخاصة مدمجة في نظام واحد يشمل محاكم الأقاليم والمحاكم الفيدرالية.

(البوندستاغ):-

الـ "بوندستاغ" هو برلمان جمهورية ألمانيا الإتحادية، الذي يجتمع في مبنى الرايخستاغ في برلين. يتقلد رئيس البوندستاغ ثاني أعلى منصب في الدولة بعد الرئيس الإتحادي. ويرأس البوندستاغ الألماني منذ عام 2005 البروفيسور نوربرت لامرت، وهو عضو في أكبر الكتل النيابية، كتلة الحزبين الديمقراطي المسيحي/الإجتماعي المسيحي.[44]

وظيفة البوندستاغ ومهامه :-[45]

- هو المكان الذي تصاغ وتناقش فيه الآراء المختلفة حول المنهاج السياسي الصحيح.

[44] " البوندستاغ الألمانى "، **ألمانيا**، متاح على: http://www.almaniah.com، تاريخ الدخول: 2017/5/1.
[45] المرجع السابق.

- أهم واجبات البوندستاغ هي التشريع والرقابة على عمل الحكومة.
- يصدر النواب القرارات الخاصة بالميزانية الإتحادية ومهام جيش الدفاع الألماني في خارج البلاد.
- إحدى المهام الحاسمة الملقاة على عاتق البوندستاغ هي إنتخاب المستشارة الإتحادية أو المستشار الإتحادي.
- طبقاً لمبدأ فصل السلطات، فإن البوندستاغ يصدر القوانين بصفته السلطة التشريعية في ألمانيا.

الفصل الثانى

دور المرأة فى البرلمان

يتناول هذا الفصل مشاركة المرأة فى السلطة التشريعية سواء بالترشح أو الانتخاب، بإعتبارها إحدى الصور الهامة لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية فى أى مجتمع، حيث تسعى المرأة دائماً للعب دور قوى و فعال فى المجتمع السياسى الذى تعيش فيه مثلها مثل الرجل. إن للمرأة المصرية تاريخ طويل مع المشاركة فى الحياة البرلمانية، بداية من سعيها للحصول على الحق فى التصويت والترشح فى عام 1956 حيث تعتبر المرأة المصرية أول امرأة عربية تمثل دولتها فى البرلمان عام 1957، بالرغم من ذلك ظلت المرأة المصرية سنوات عدة تعانى من التهميش و ضعف التمثيل فى المجالس البرلمانية، و قد سعت جاهدة لزيادة تمثيلها فى البرلمان من خلال نظام الكوته حيث حاولت زيادة نسبة المقاعد المخصصة لها، لكن مؤخراً إستطاعت المرأة من

الحصول على بعض الحقوق من خلال الدستور الجديد، لذلك سوف يتم من خلال هذا الفصل تحليل دورها ونسب مشاركتها فى البرلمان.

و تعد ألمانيا من الدول الديمقراطية التى تسمح للمواطنين فيها بالمشاركة فى الحياة السياسية، بالتالى تجد المرأة فرصة كبيرة فيها للظهور و لعب دور فعال و قوى فى الحياة السياسية عامة و فى المشاركة فى السلطة التشريعية بصفة خاصة، بالتالى سوف يتم تحليل دور المرأة الألمانية فى السلطة التشريعية.

وعليه ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول: دور المرأة المصرية فى البرلمان من 2011 إلى 2015.
- المبحث الثانى: دور المرأة الألمانية فى البرلمان.

المبحث الأول : دور المرأة المصرية فى البرلمان من 2011 إلى 2015

تعدد أشكال المشاركة السياسية للمرأة لكن تظل مشاركة المرأة فى السلطة التشريعية (البرلمان) من أهم صور المشاركة السياسية خاصة فى مصر، حيث أنها تمنح المرأة فرصة حقيقة للمشاركة فى عملية صنع القرار، و قد سعت المرأة المصرية فى الآونة الأخيرة إلى ممارسة دور فعال فى الحياة السياسية من خلال المشاركة فى الأحداث السياسية (ثورتى الخامس و العشرون من يناير و ثورة الثلاثين من يونيو) والتى غيرت من ملامح النظام السياسى فى مصر، وأدت إلى وضع دستور جديد للبلاد، و قد سعى الدستور إلى التمييز الإيجابى للمرأة و منحها العديد من الحقوق للمساواة بينها وبين الرجل.

لقد لفتت المرأة المصرية أنظار العالم إلى شجاعتها في ثورة 25 يناير عندما وقفت بجانب الرجال في ميدان التحرير، مسرح عمليات الثورة، حتى سقط النظام. لكن مع مرور عام من الثورة، لفتت الفئة نفسها الأنظار ذاتها، لكن مع تبدل المواقف والأدوار. فمع مرور عام 2011، كانت المرأة المصرية محور الكثير من الأحداث، وأثارت جدلاً حول دورها في المشاهد السياسية المتلاحقة، التي كان أبرزها الإنتخابات البرلمانية، وتشكيل الأحزاب السياسية، وإحتجاجات الموجة الثانية من الثورة، وإعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة. فمع إتساع خريطة الأحزاب في مصر بعد الثورة، ترى ناشطات وحقوقيات أن معظم الأحزاب السياسي على الرغم مما أظهرته من ترحيب بوجود المرأة بين أعضائها بل وحتى في بعض المناصب القيادية بها، إلا أن القليل جداً من هذه الأحزاب هو الذي تجاسر على ترشيح عدد قليل من السيدات في إنتخابات برلمان الثورة بواقع إمرأة واحدة فقط لم يتسع لها المقام إلا في ذيل قوائمه الحزبية[46].

وعلى الرغم من أن المرأة المصرية تُعتبر أول إمرأة عربية تدخل البرلمان، – حدث ذلك عام 1957 أي بعد عام واحد من منحها حق التصويت والترشيح رسميًا عام 1956– 47، الإ أن متوسط نسبة تمثيل المرأة المصرية خلال الفترة السابقة على قيام الثورة فى مجلس الشعب لم يتعد 2.9% فى المتوسط، مع الأخذ فى الإعتبار أن هذه النسبة تشتمل على المعينات والمنتخبات فى الوقت نفسه.[48]

كما أن ثورة 25 يناير لم تغيير من هذا الوضع السيء بل على العكس إنخفضت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب في إنتخابات 2011 من 12% إلى2% في مايو 2011، حيث أصدر المجلس العسكري فى مايو 2011 مرسوماً يلغى حصة ال 64 مقعداً للنساء المرشحات. بدلاً من ذلك، إشترط المرسوم أن تتضمن جميع القوائم الإنتخابية (في إطار نظام التمثيل النسبي) إمرأة واحدة على الأقل. ولكن في الحقيقة تم ترشيح عدد قليل من النساء ووضع معظمهن في آخر القوائم الإنتخابية. وقد حصلت النساء على 9 مقاعد فقط في مجلس الشعب الذي يشمل 508 مقاعد و تم تعيين إمرأتين من قبل المجلس العسكري، وهو ما يمثل 2%. [49]

---

[46] محمد عجم، " المرأة المصرية ورحلة البحث عن المساواة السياسية والعدالة الإجتماعية "، **الشرق الأوسط**، 2012/3/8، متاح على: http://archive.aawsat.com، تاريخ الدخول: 2017/4/28.

[47] " متي منحت الدول العربية المرأة حق الترشح والإنتخاب؟ "، **ساسة بوست**، 2015/12/16، متاح على: https://www.sasapost.com ، تاريخ الدخول: 2017/4/28.

[48] علاء عزمى، " بالإجبار .. المرأة المصرية تحقق رقماً قياسياً فى برلمان 2015 "، **مبتدأ**، 2015/10/13، متاح على: http://www.mobtada.com، تاريخ الدخول: 2017/4/28.

[49] " العالم العربى : أى ربيع للنساء؟ "، **الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان**، متاح على: https://www.fidh.org/IMG/pdf/28_05_12_women_ar_final.pdf، تاريخ الدخول: 2012/4/28.

كما إحتلت المركز الأول على مستوى تراجع الدول فى مكانة المرأة السياسية، حيث وصلت إلى المركز 126 لعام 2012، أيضاً إحتلت مصر المركز 95 من بين 125 دولة من حيث وصول النساء للمناصب الوزارية، نظراً للتمثيل الهزلي بنسبة 10% فقط فى الوزارة، حيث، ضمت الحكومة المكونة من 31 وزيراً إمرأتين، هن فايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي، ونجوى خليل، وزيرة التضامن والشؤون الإجتماعية.[50] ونتيجة لهذا الوضع السيء ظهرت العديد من النساء من بينهم نهاد أبو القمصان بالمساواة بين الرجل والمرأة، حيث قالت أبو القمصان " إن ما نريده ليس برلمانًا للنساء ومن النساء فقط بل نريد برلمانًا تكون نسبة المرأة فيه منصفة على أن يضم نساء ذوات كفاءات وقادرات على تمثيل قضايا المرأة والمجتمع ككل " [51]

الإ أن هذا المشهد تغير تماماً فى عام 2015 بعد وصول 89 سيدة إلى مجلس النواب، وهو حدث تاريخى غير مسبوق فى البرلمانات المصرية، فقد وصل 75 منهم عن طريق الإنتخاب الحر المباشر، سواء بالمنافسه على المقاعد الفردية أو عن طريق القائمة المُطلقه. ويرجع ذلك إلى المادة 11 التى تم إقراراها فى الدستور والتى تكفل التمثيل المناسب للمرأة فى البرلمان، وهو ماضمن لها 56 مقعداً فى البرلمان عن طريق القوائم المطلقه.[52]

وفي ذلك الجدول سيتم إدراج عن عدد المقاعد التي شغلتها المرأة في البرلمان المصري فى 2012/2011 ، 2015.[53]

السنة	إجمالي المقاعد	إجمالى عدد المرشحات	عدد الفائزات	النسبة المئوية
2011/2012م	508	984	11	2

[50] "مصر تحتل المركز الأول فى تراجع مكانة المرأة"، **وكالة أخبار المرأة**، 2013/1/19، متاح على: http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=4993، تاريخ الدخول: 2017/4/28.

[51] وفاء مجدى، " المرأة فى برلمان 2015 "، **البوابة نيوز**، 2015/2/7، متاح على: http://www.albawabhnews.com/1099444، تاريخ الدخول: 2017/4/28.

[52] همام سرحان، " 89 سيدة فى البرلمان المصرى: وجود فعال أم ديكور "، **سويس، 2016/4/11، متاح على:** http://www.swissinfo.com ، تاريخ الدخول: 2017/4/26.

[53] أحمد عرفة، " برلمان 30 يونيو أول مجلس تحصل فيه المرأة والأقباط على أكبر عدد من مقاعد فى تاريخ مصر، **اليوم السابع**، 2015/12/8، http://www.youm7.com، 2017/4/28.

2015م	596	308	87	14.6

جدول رقم (1)

بالتالى سوف يتم التركيز على الإنتخابات البرلمانية 2015 لقياس حجم مشاركة المرأة فى السلطة التشريعية سواء عن طريق الترشح فى الإنتخابات أو دورها كناخبة تشارك فى عملية التصويت و معرفة مدى فاعلية قانون الإنتخابات الجديد فى زيادة نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان وفى تمكين المرأة من المشاركة فى الحياة السياسية.

أولاً المشاركة عن طريق الإنتخاب:

سعت المرأة إلى تأكيد دورها فى المجتمع و ممارسة حقوقها السياسية من خلال المشاركة فى عملية الإنتخاب فى الإنتخابات البرلمانية، و بالرغم من ضعف الإقبال على التصويت فى الإنتخابات و التى وصلت نسبة المشاركة فيه إلى 1.19% إلا أن المرأة كان لها النصيب الأكبر من المشاركة حيث وصل عدد المشاركين من المرأة ممن يحق لهم المشاركة 13636 فى حين كان عدد الرجال 3007 ،أى أن نسبة المرأة كانت 4 أضعاف نسبة الرجال، وقد شاركت المرأة بمختلف الفئات العمرية.[54]

ثانياً المشاركة عن طريق الترشح:

سعت المرأة المصرية لخوض السباق الإنتخابى و تقدمت 308 إمرأة بأوراق الترشح، [55]وقد إستطاعت 89 امرأة من الحصول على مقاعد فى البرلمان حيث نجحت 75 نائبة من الفوز بالإنتخابات 56 بنظام القائمة و

[54]– سماح عبدالحميد، " الست المصرية بـ 4 رجالة " ، موقع برلمانى، أكتوبر2015، متاح على: http://www.parlmany.com تاريخ الدخول:2017/5/14.

[55]– "مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية المصرية 2015" ، الهيئة العامة للإستعلامات، http://www.sis.gov.eg, تاريخ الدخول: 2017/5/14.

19 بنظام الفردى، بالتالى وصلت نسبة تمثيل المرأة فى الإنتخابات إلى نسبة 14.7% و هى أعلى نسبة للمرأة المصرية فى الحياة البرلمانية بالمقارنة بنسب المشاركة فى البرلمانات السابقة.[56]

المبحث الثانى: دور المرأة الألمانية فى البرلمان

لقد بدأت النساء النضال من أجل الحصول على حقوقهن في المشاركة السياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولم تشارك في هذا النضال الناشطات في حقوق النساء فقط، بل كل النساء من العاملات في كل المجالات، وفي يوم المرأة العالمي في مارس عام 1911، خرجت نحو مليون إمرأة في المظاهرة الإحتجاجية الأولي، مطالبات بحقهن في التصويت والترشيح للإنتخابات، وعليه سادت المشاكل السياسية والإضطرابات الثورية البلاد بعد 7 سنوات، مما أعطى الحركة النسوية دفعة جديدة، ووجدت المرأة آذاناً صاغية في وسط

56- "تقرير حالة المرأة لعام2015"، المركز المصرى لحقوق المرأة ، ص8, متاح على: https://drive.google.com تاريخ الدخول:2017/5/14.

المجالس العمالية والعسكرية، التي تم تشكيلها في كل مكان في نوفمبر عام 1918، حيث إعتبرت تلك المجالس المطالبة بحقوق المرأة الإنتخابية جزءاً من شعار الحركة الثورية.[57]

تحقق حلم المرأة الألمانية السياسي بعد إصدار بيان مجلس الشعب بإعطاء حقوق إنتخابية متساوية لكل من بلغ عشرين عاماً من الرجال والنساء في 12 نوفمبر عام 1918، حيث إستطاعت المرأة لأول مرة الذهاب لصناديق الإقتراع للمشاركة في إنتخابات المجلس القومي المسؤول عن وضع الدستور الألماني في 19 يناير عام 1919. حيث كانت المشاركة النسائية مرتفعة جداً في تلك الإنتخابات، حيث وصلت إلى 82.3% . ولم تقتصر تلك الإنتخابات على حق التصويت، لكن النساء إستطعن خلالها الترشح لأول مرة ليصبحن نائبات في البرلمان، وتمكنت النساء من الحصول على 9 % من المقاعد البرلمانية، في أول مشاركة لهن بالترشيح، ولكن نجاح الحركة النسائية في الحصول على حقوق الإنتخاب لم يقابل بالترحيب من الجميع، بل وقد جاء الرفض من قبل بعض النساء، خاصة الجمعيات النسائية الكنسية.[58]

قرر الإتحاد النسائي التابع للكنيسة الإنجيلية أن ينشق عن إتحاد الجمعيات النسائية الألمانية قبل إنتهاء الحرب العالمية الأولى، لمطالبته بحقوق إنتخابية للمرأة، حيث كان يرى أن دور المرأة الرئيسي هو رعاية الأسرة، وأن العمل السياسي سيشغل المرأة عن دورها الأسري، وهو بذلك ضد مصلحة المجتمع، حيث كانت الكنائس ذات تأثير كبير على النساء، وقامت الكنائس بحملات دعائية في وسائل الإعلام ضد الحزب الإشتراكي الديمقراطي .ومن هنا أصبح دور المرأة الألمانية ضئيل في البرلمانات، حيث حصلت المرأة في جمهورية فايمر على بعض حقوقها السياسية، حيث تم إنتخاب الحزب الاشتراكي القومي عام 1933. و تم حظر النساء من الترشح للمراكز السياسية، ولم تستعيد المرأة الألمانية حقوقها البرلمانية سوى بعد عام 1945، واليوم تغير هذا الوضع كثيراً حيث تصل نسبة النساء في البرلمان الألماني " البوندستاج " إلى حوالي 34 %، كما تصل نسبة مشاركة النساء في برلمانات الولايات إلى 30. % . كما يعد تمثيل المرأة متساوياً مع الرجل في المدن الكبرى مثل برلين وهامبورج، بينما يكاد وجودها ينعدم في المدن الصغيرة التي يسودها التيار المحافظ، حيث تم تشجيع المزيد

[57] نهله الحناوى، " نضال المرأة الطويل للحصول على المساواه مازال مستمراً "، 2008/11/12، متاح على: http://www.dw.com، تاريخ الدخول: 2017/5/1.
[58] المرجع السابق.

من النساء لترشيح أنفسهن للعمل السياسي، فحق الإنتخاب وحده ليس كافياً لتحقيق المساواة للمرأة إن لم تقم هي بخطوات لتحقيق دورها السياسي.[59]

[59] فاطمة عصام عبدالمجيد،" دور المرأة فى السلطة التشريعية فى مصر وألمانيا "، **موقع شمال أفريقيا للدراسات والتحليل**، 2016/12/16، متاح على: http://www.afriquenord.net، تاريخ الدخول: 2017/5/1.

الفصل الثالث

بواعث التعثر

تعد مشاركة المرأة فى الإنتخابات ضرورة ملحة ومطلباً إجتماعياً يستهدف النهوض بالمجتمع، كما ترتبط بجميع التغيرات والتحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، وتواجه النساء العديد من التحديات التى تحول بينها وبين تقدمها للإنتخابات، وتتنوع هذه العقبات ما بين ثقافة المجتمع وبين الضغوط التى قد تتعرض لها

سواء ضغوطاً مالية أو إجتماعية، فحين نتحدث عن أوضاع المرأة علينا أن نأخذ بعين الإعتبار التطوير الذى طرأ على عملية مشاركتها وإدماجها، بعد أن كان يرمز لها برموز لا تليق بها كالوردة، متجاهلين حقها الطبيعى فى أن تشارك فى الإنتخابات بصورتها، فالتجارب السياسية وتراكم عمليات الإصلاح ودرجة الإنفتاح على الآخر كلها عوامل تؤثر فى مستوى تطور وضعية المرأة هذا بشكل عام، فهى تحتاج الى مزيد العمل وتضافر الجهود من أجل تطوير أوضاعها.

وعليه ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية، ويتطرق المبحث الثانى إلى معوقات المشاركة السياسية للمرأة الالمانية.

المبحث الأول : معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية

لقد حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية بمقتضى دستور 1956, إلا أن إقرار هذه الحقوق لم يواكبه إقبال ملموس من جانبها على المشاركة في الحياة السياسية, وبالذات على صعيدي الترشح في المجالس النيابية وممارسة حق التصويت والإنتخاب, لإعتبارات تتعلق بالقيم والتقاليد السائدة في المجتمع وظروف المرأة الإقتصادية والإجتماعية. وفيما يلي سيتم توضيح تلك المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة والتي تعتبر بمثابة المحددات الأساسية للمشاركة السياسية للمرأة.[60]

أولا:المعوقات السياسية:

تعد العوامل السياسية من أهم العوامل الي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية ومن هذه العوامل

- المناخ الإنتخابى: والذى يؤثر سلباً على مشاركة الرجال والنساء على حد سواء، حيث تسيطر آليات إستخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي، مما أدى إلى إحجام النساء عن المشاركة.[61]

- ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة: لا تحمل الأحزاب المصرية التقدير الكافى لدور المرأة وإمكانياتها في العمل السياسى, بل والغالبية منها تتبنى مفهوماً مغلوطاً يقتصر على المشاركة الشكلية للمرأة. تتضح موقف الأحزاب ليس فقط من خلال التمثيل في الهيئات العليا والترشيح للإنتخابات بل وعلي المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً.[62]
- هيمنه القبلية والطائفية والعشائرية: على نظام الإنتخابات، فهو نظام يؤسس بدرجة اولى على الإنتماء إلى القبيلة أو العشيرة، ويحكم حسب تقاليد قبلية خاصة. ففى هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك فى الإنتخابات بوصفه ممثلاً للقبيلة بالأساس، وليس كفرد فى المجتمع. أما نظام الطوائف فهو يقوم على تمثيل الطائفة بالدرجة الأولى، بدلاً من أن يكون تمثيلاً للمواطنين والمواطنات.[63]

ثانياً:- المعوقات الإقتصادية:-

---

[60] بشرى العبيدي، دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسئوليات،" رسالة ماجيستير"، (جامعة بغداد: كلية القانون، 2006).

[61] إيمان بيبرس، "المشاركة السياسية للمرأة فى الوطن العربى"، **جمعية نهوض وتنمية المرأة**، متاح على: http://www.parliament.gov.sy، تاريخ الدخول: 2017/5/16.

[62] بشرى العبيدى، موقع سبق ذكره.

[63] سحر حويجه، " أهمية المشاركة السياسية للمرأة "، **شبكة المرأة السورية**، 2015/8/4، متاح على: http://swnsyria.org/?p=3701، تاريخ الدخول: 2017/5/16.

حيث تؤثر التحولات الإقتصادية فى المجتمع، على المرأة بصورة أكبر من الرجل، فالمرأة فى مصر لاتتمتع بإستقلاليه إقتصادية، لذا فإن الفقر والإنشغال بمطالب الحياة اليومية، يمثلان أهم العوائق الإقتصادية التى تحول دون مشاركة المرأة فى العمل العام.[64]

ثالثاً :- المعوقات الثقافية والإجتماعية :-[65]

وتتنوع هذة المعوقات مابين :-

- ضعف الثقافة السياسية والمدنية.
- سيطرة الموروث الإجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تمييزية.
- إستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل.
- تعدّد الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت، يحيل ما بينها وبين إمكانية مشاركتها في الحياة العامة.

رابعاً :- المعوقات الذاتية:-

تعود إلى عدم وعي النساء بأهمية دورهنّ السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي يتلقوها منذ الصغر، إرتفاع نسبة الأميّة النسائية في بعض البلدان العربية، كما ترجع إلى ضعف تناول حركة المرأة المصرية لمسألة المشاركة السياسية وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامّة غير مقتصرة على المرأة.[66]

خامساً :- معوقات دينية:-[67]

تعود هذة المعوقات إلى :-

- إعتماد تفاسير الدين لتكريس التمييز.
- تعدد المدارس الفقهية وإختلاف تفسيراتها.

---

[64] مختار حسن الغباشى، " مشاركة المرأة فى الحياة السياسية "، **كنانة اونلاين**، متاح على: http://kenanaonline.com، تاريخ الدخول: 2017/5/16.

[65] " المشاركة السياسية للمرأة "، **مركز الإتحاد للتنمية وحقوق الإنسان**، 2009/6/29، متاح على: http://www.anhri.net، تاريخ الدخول: 2017/5/16.

[66] حمادة محمد عطية، " المشاركة السياسية للمرأة فى البرلمان "، **المركز الديمقراطى العربى**، 2016، متاح على: http://democraticac.de، تاريخ الدخول: 2017/5/16.

[67] بشرى العبيدي، العنف المرتكب ضد المرأة في المجتمع، " رسالة دكتوراة "،(جامعة بغداد: كلية القانون، 2009).

- هذا بجانب إنتشار العنف ضد المرأة و العنف هو التمييز ضد المرأة وإنتهاك حقوقها والإعتداء على كيانها المعنوي والجسدي والجنسي. ونؤكد على أن العنف يبدأ داخل الأسرة ويمتد إلى المجتمع كالشارع والمدرسة ومؤسسات الدولة ومراكز العمل، ويرتبط بالموروث الثقافي الذي يقوم على مبدأي الإخضاع والسيطرة، وغياب الحريات العامّة والديمقراطية، ونتفق على أنّ العنف يؤثّر على المشاركة السياسية بإنشائه لعلاقة غير متوزانة وتابعة بين المرأة والرجال.

سادساً :- معوقات تتعلق بالإعلام:-

تقوم وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وخاصة التلفزيون بتهميش الوعى لدى المرأة حيث تكثر من الإستهلاك الترفى دون التثقيفى، كما أنها تكرس دور النمطية للمراة كربة منزل والربط الدائم بين خروجها للعمل وفشلها فى حياتها الأسرية، بالإضافة إلى محدودية معالجة الموضوعات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة. [68]

[68] يسري العزباوى، من جمال عبدالناصر إلى محمد مرسى المرأة فى المجالس المنتخبة"، **البوابة نيوز**، 2012/12/1، متاح على: http://www.albawabhnews.com/23748، تاريخ الدخول: 2017/5/16.

المبحث الثانى : معوقات المشاركة السياسية للمرأة الألمانية:-

على الرغم من تحقيق ألمانيا تقدماً كبيراً في تعزيز دور المرأة في المجتمع. غير أنه ما زالت تسود صورة سلبية للمرأة عفا عليها الزمن. وألمانيا بلد ذو إمكانات هائلة، ويعد نموذجاً للتنمية يحتذى به، وهو وضع من شأنه أن يحسن وضع المرأة، ومع ذلك فإن هناك مجالات تثير قلقاً كبيراً مثل إمكانية الوصول إلى المشاركة السياسية وإلى التعليم، حيث بطالة المرأة فى ألمانيا نسبتها كبيرة، ولا يوجد تكافؤ بين دخل المرأة ودخل الرجل. فجميع النساء في هذا البلد يخضعن للتمييز، بغض النظر عن الجنس أو الطبقة الإجتماعية، وإن هناك بطبيعة الحال طبقات معينة تعاني أكثر من غيرها [69].

وبالرغم من أن مواقع السلطة بمختلف مستوياتها أصبحت في متناول المرأة بعدة طرق، الاأن نسبة النساء في المناصب الصغيرة، والتي تعد بداية طريق العمل السياسي، مازالت ضئيلة. الأمر الذي دعا وزيرة الأسرة، أورسولا فون دير لاين، إلى إطلاق الحملة التي تحمل شعار: "المرأة والسلطة والبلديات". وتدير هذا المشروع أوتا كلتسينج، من الأكاديمية الأوروبية للمرأة في مجالي السياسة والإقتصاد، وعن سبب إقامة المشروع تقول: "نسبة مشاركة النساء في المجالس المحلية والبلديات لا تزيد عن 25 بالمائة. وفي بعض البلديات والمجالس المحلية لا توجد امرأة واحدة". وتضيف أن دور المرأة في ألمانيا ومدى تمثيلها سياسياً، يختلف من مدينة لأخرى، حيث يعد تمثيل المرأة متساوياً مع الرجل في المدن الكبرى مثل برلين وهامبورج، بينما يكاد وجودها ينعدم في المدن الصغيرة التي يسودها التيار المحافظ. ولذلك تسعى هذه الحملة إلى تشجيع المزيد من النساء لترشيح أنفسهن للعمل السياسي، فحق الإنتخاب وحده ليس كافياً لتحقيق المساواة للمرأة إن لم تقم هي بخطوات لتحقيق دورها السياسي[70].

---

69 Alan Siaroff, Women's Representation in Legislatures and Cabinets in Industrial Democracies, **j stor**, 2000, available on: https://www.jstor.org, accessed date: 16/5/2017.

70 نهلة الحناوى، مرجع سابق.

الخاتمة

فى معظم الدول النامية تعتبر النساء أحد أهم الفئات المهمشة سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً داخل المجتمع، ولذلك تسعي تلك الدول إلى تحقيق تمكين المرأة فى المجال السياسي، وقد تم خلال هذه الورقة البحثية دراسة وتحليل التمكين السياسي للمرأة بالتطبيق على البرلمان خلال مرحلة مابعد الثورة المصريه (2011-2015) ، كما تم مقارنة دور المرأة فى البرلمان المصرى بدور نظيرتها الألمانية، ولقد تم التوصل لعدد من النتائج وهي كالآتي:

- بالرغم من زيادة نسبة تمثيل المرأة فى مجلس النواب مقارنةً بنسب التمثيل فى البرلمانات السابقة، إلا أن هذه تظل ضئيلة عن ما كان يأمل تحقيقه، حيث نجد أن نسبة كبيرة من المقاعد التى فازت بها المرأة كانت نتيجة تخصيص حصة معينة لها بالإضافة إلى الذين قام الرئيس بتعينهم، الأمر الذى يعكس ضعف قدرة المرأة فى الفوز فى السباقات الإنتخابية فى حالة عدم وجود تلك الوسائل المساعدة.
- تنخفض نسبة المشاركة السياسية للمرأة بوجه عام، وذلك لعدم وجود إرادة سياسية مترجمه إلى واقع عملى، وتراجع القوى السياسية المؤمنة بالديمقراطية، وعدم وجود حركة نسائية نشطة أو مؤسسات فاعلة تمكن المرأة من مواجهة المجتمع والدفاع عن حقها في المشاركة السياسية، بالإضافة الي النظرة الإجتماعية و الثقافية التي تري المرأة جزءاً تابعاً وليس عنصراً فاعلاً.
- فى مصر تُحجم النساء عن الإدلاء بأصواتهن، لأنهم لا يرغبن فى أن يتعرضن للإهانه إذا لم يوافقن علي بيع أصواتهن لمن لا يستحق، كما تحجمن عن ترشيح أنفسهن خوفاً من التشهير بهن وتلويث سمعتهن بسبب عد القدرة على تلبية المتطلبات المالية للدعاية الإنتخابية.
- تؤثر التحولات الإقتصادية فى المجتمع على المرأة أكثر من الرجل، فالمرأة لاتتمتع بإستقلالية إقتصادية، حيث يمثلا الفقر والإنشغال بمطالب الحياة اليومية أهم العةائق الإقتصادية التى تحول دون مشاركة المرأة فى العمل العام كما هو الحال فى مصر.

التوصيات :-

تبدو الحاجة ملحة الآن في مصر أكثر من أي وقت مضى لتفعيل حضور المرأة السياسي حتى لا تكون الإنتخابات – التي هي أحد أبرز آليات الممارسة الديمقراطية– مفتقدة لأهم محددات نزاهتها ونجاحها بتهميشها أو إقصائها لشريحة مهمة وواسعة من المجتمع كالمرأة، وبناء عليه يجب إتخاذ عدد من الإجراءات من بينها:

1. توعية المرأة أكثر بأهمية دورها في الحياة السياسية وتغيير فكرة المجتمع الذكوري الذي لا يعطى المناصب القيادية سوى للرجال فقط، ومن هنا تأتى وظيفة الإعلام من أجل بث الثقة وتوعية المرأة بحقوقها الساسية, وأيضاً لابد من وجود مراكز لتوعية المرأة بهذه الحقوق وتمكينها من الترشح وإقتراح القوانين البناءة.
2. تعديل ظروف وأوضاع المرأة المتدهورة، وإتخاذ التدابير العاجلة لتحسينها نظراً لأنها تتحمل مسئوليات أكثر من الرجل.
3. إعادة النظر فى التشريعات المنظمة للإنتخابات ولمباشرة الحقوق السياسية، على نحو يتيح فرصاً أكيدة لتمثيل النساء والشباب فى الأحزاب السياسية وفى المجالس التشريعية وذلك إعمالاً لنص المادة 11 من الدستور المصرى والمادة 44 من إتفاقية التمييز ضد المرأة.
4. تمثيل المرأة داخل القيادات العليا فى الأحزاب السياسية, وترشيح الأحزاب للمرأة للتنافس في الإنتخابات التشريعية بإعتبار أن هذين هما أهم المؤشرات التي توضح مدى تمثيل المرأة فى الأحزاب السياسية.
5. رفع قدرات النساء في مجال التواصل مع الناخبين وصياغة برامج إنتخابية.
6. إقرار تعديلات تشريعية تؤكد على النزاهة في العملية الإنتخابية وتضمن وجود هيئة مستقلة ومحايدة مسئولة عن العملية الإنتخابية.
7. دعم القيادات السياسية النسائية من أجل توسيع نطاق نفوذها، ويشمل هذا الدعم التدريب من حيث المهارات (المناقشات البرلمانية واللغة والدعوة)، ويستلزم الدعم أيضاً الدعوة لآليات مثل تشكيل تجمعات برلمانية نسائية أو شبكات نسائية داخل مؤسسات الخدمة المدنية، فضلاً عن إنشاء آليات حكومية لديها ولاية وقدرات ووضع في الحكومة بما يتيح لها ممارسة الدعوة لسياسات فعالة من أجل مصالح المرأة.
8. وإتخاذ تدابير للتصدي للعوامل التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية (العنف ضد المرأة وعدم توفير رعاية الطفل وتقارير وسائط الإعلام المنحازة لأحد الجنسين وممارسات الأحزاب السياسية

غير الشفافة والإفتقار إلى تمويل الحملات الإنتخابية) عن طريق العمل مع هيئات إدارة الإنتخابات والأحزاب السياسية.

9. لابد أن يكون هناك من ضمن شروط ترشح المرأة للبرلمان شرط حصولها على تعليم ,وذلك من أجل أن يكون أدائهن فعال فى البرلمان, لأنه من المتعارف علية أنة كلما إرتقى الأنسان الى درجات أعلى فى التعليم كلما ساعد ذلك على إتساع الأفق والقدرة على إتخاذ القرارات الصحيحة, وبالتالى كلما كانت العضوات على مستوى عالى من التعليم كلما أدى ذلك إلى إقتراح مشاريع القوانين والقرارات البناءة.

قائمة المراجع :-

أولا :- المراجع باللغة العربية :-

أولاً :- الكتب :-

1. إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة،(القاهرة: جمعية نهوض المرأة، 2008).
2. حامد عبدالماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية،(القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2000).
3. ريتشارد داوسن وآخرون، ترجمة: د. مصطفي عبد الله، د. محمد زاهي بشير، التنشئة السياسية: دراسة تحليلة، (بنغازي: جامعة فاريونس ،1990).
4. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية،(جامعة عين شمس: كلية التربية، 2005).
5. سعد الدين إبراهيم، النظام الإجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة النفطية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).
6. سمير حطاب، التنشئة السياسية والقيم، (القاهرة: ايترك للطباعة، 2004).
7. صخر المحمد، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية: الجزائر نموذجاً، (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، 2011).
8. طارق محمد عبدالوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999).
9. عبد الغفار رشاد القصبى، مناهج البحث في علم السياسة ، (جامعة القاهرة: كلية الآداب،2007).
10. عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة،(القاهرة:مركزالبحوث والدراسات السياسية،1993).
11. عبدالغفار رشاد القصبى، مناهج البحث في علم السياسة،(القاهرة: مكتبة الآداب بالحرم الجامعى لجامعة القاهرة، 2007).
12. غاده موسى، التعدديه السياسيه والانفتاح الاقتصادى وأثرهما علي المشاركه السياسيه للمرأه,(القاهره :المصريه اللبنانيه ,1996).
13. محمد فهيم درويش، السلطة التشريعية ماهيتها- تكوينها- اختصاصتها، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2002).
14. مصطفي لطفي زكريا الشيمى، الظواهر المصاحبة للإنتخابات البرلمانية في مصر في عام 2005، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2010).
15. نهاد أبو القمصان، المشاركة السياسية للمرأة، رؤية واقعية، (القاهرة: المركز المصرى لحقوق المرأة، 2000).
16. نهاد أبو القمصان، قضايا المشاركة السياسية للمرأة في مصر(القاهرة: المركز المصرى لحقوق المرأة، 2001).
17. نيفين عبدالمنعم، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
18. نيفين مسعد، المشاركة السياسية للمرأة العربية، (القاهرة: مكتبة النهضة، 2008).

ثانياً:- الدوريات العلمية :-

1. بيان صالح، " أهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية ودورها في صياغة القوانين وإصدار القرارات " ، الحوار المتمدن، العدد: 1483، ص ص 1-14.

ثالثاً :- الرسائل العلمية :-

1. أحمد خضر، المنهج المقارن، " رسالة ماجستير منشورة "،(كلية إدارة الأعمال: جامعة دمشق، 2008).
2. ام العز على الفارسى، المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا، (القاهرة: مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2008).
3. بادى سامية، المرأة والمشاركة السياسية فى الجزائر، " رسالة ماجيستير"،(جامعة منتورى قسطنطينية: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2005).
4. بسنت محمد على موسي، تمثيل المرأة في مجلس الشعب المصرى دراسة إنتخابات 2000 و 2005، " رسالة ماجيستير "، (القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2012).
5. بسنت محمد على، " تمثيل المرأة في مجلس الشعب المصرى دراسة إنتخابات 2000و2005 "، رسالة ماجيستير، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2012).
6. السيد عبدالمطلب أحمد غانم، المشاركة السياسية في مصر، " رسالة دكتوراة "، (جامعة القاهرة: كلية لإقتصاد والعلوم السياسية، 1979).
7. عزة جلال أحمد هاشم، " المشاركة السياسية للمرأة : خبرة الجمهورية الإسلامية نموذجاً "، رسالة ماجيستير، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006).
8. عطا محمد حسن، " الكنيست والسلطة التشريعية في اسرائيل "، رسالة ماجيستير،(جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1974).
9. عمرو عبدالرحمن محمد عبدالجواد، " النظام الإنتخابى وأثره على التمكين السياسي للمرأة في مصر "، رسالة ماجيستير، (جامعة القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2012).
10. عمرو عبدالرحمن محمد عبدالجواد، النظام الإنتخابى وأثره على التمكين السياسي للمرأة في مصر، " رسالة ماجيستير"، (القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2012).
11. فرناز عطية أحمد، " أثر الإنتماء العرقى في المشاركة السياسية للمرأة في الكنيست الإسرائيلي (1999- 2009)"، رسالة ماجيستير، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2010).

12. مروة محمد تهامى، المشاركة السياسية للمرأة فى ثورتى مصر وليبيا2011: دراسة مقارنة في الانثروبولوجيا الإجتماعية، " رسالة ماجيستير " ، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2013).
13. مولود زايد الطيب، علم الإجتماع السياسي، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من إبريل، 2007).

رابعاً :- المؤتمرات والندوات والتقارير :-

1. حورية توفيق مجاهد،" المواطنة والمرأة المصرية " ، في:ندوة بعنوان المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي،المغرب: جامعة القاضي،2009.
2. مرفت التلاوي،" المرأة العربية سبقت المرأة المصرية في الحصول علي حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية " ، في:ندوة بعنوان تمثيل الفئات المهمشة في برلمان 2015، القاهرة: مركزالأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2015.
3. يسري العزباوي،" تمثيل الفئات المهمشة في المجالس المنتخبة "، ورقة مقدمة في:ورشة عمل حول تمثيل الفئات المهمشة في المجالس المنتخبة، القاهرة: مركزالأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2012.

خامساً:- المواقع الإلكترونية :-

1. رانيا كمال ، إتجاهات فكرية في النظرية النسوية ، المجلة الثقافية ، العدد 86 ، 2014 ، متاح على: http://www.oudnad.net/spip.php?article860، تاريخ الدخول : 2017/4/25.
2. عبدالناصر جناحى، معركة الإنتخابات، الوسط، 2002 متاح على: http://www.alwasatnews.com/news/118045.html، تاريخ الدخول: 2017/4/25.
3. محمد مصطفى، " دراسة تحليلية عن مسار مشاركة المرأة المغربية "، الحوار المتمدن، متاح على: http://www.ahewar.org، تاريخ الدخول: 2017/4/25.
4. ميرفت عوف، فى يوم المرأة العالمى .. أوجاع النساء تتزايد، ساسة بوست، 2016، متاح على: http://www.sasapost.com، تاريخ الدخول : 2017/4/25.

ثانيا :- المراجع باللغة الإنجليزية :-

أولاً :- الكتب :-

1. Alida Brill " Arising Public Voice: Women in politics Worldwide " (New York: The Feminist Press, 1995).
2. Almond Gabrial & Verba Sidney, the civic culture political attitudes and democracy in five nations, (sage publications: Inc. 1989).
3. Almond Gabrial & Verba Sidney, the civic culture political attitudes and democracy in five nations, (sage publications: Inc. 1989).
4. Khalil Andrea, "Gender, Women and the Arab Spring ", (New York: Rutledge, 2015).
5. Lawless, L, Jennifer, and Richard Fox, " Men rule: The continued under representation of women in U.S politics ", (Washington: Dc, women and political institute, 2012).
6. Lester W.Milbrath " Political Participation, How and Why People Get Involved In Politics", (Chicago: RandMcNally, 1965).
7. Lusian pye, political culture in encyclopedia of democracy, (London and New York: Routldledge, 1995).
8. Sidney Verba, " Small Groups and Political Behavior: A Study of Leadership ", (Princeton: Princeton University, 1991).
9. Toffler Alvin, "Power shift ", (New York: bantam books, 1990).

ثانياً :- الدوريات العلمية :-

1. Ariana, "A Change of Seasons for Arab Women?" journal of women and human rights in the Middle East, 2013. P.P. 3-49.
2. Benstead J Lindsay, Lust Ellen, "The Gender Gap in Political Participation in North Africa", Middle East Institute, 2015. P.P.2-10.

3. Sika, Nadine," The Role of Women in the Arab World: Toward a new wave of Democratization, or an Ebbing Wave toward Authoritarianism?" Journal of International Women's Studies, 13(5), 2012, P.P 1-7.

ثالثاً :- الرسائل العلمية :-

1. Christine comfort, the effects of federalism on women's political representation: a case study of German federalism, "master thesis ", (Central Florida: College of Sciences, 2013).
2. Marwa Mahmoud Haseeb, Determinants of Women's Representation in Parliament in Egypt and Germany (A comparative study), "Master's thesis", (Cairo: Faculty of Economics and Political Science, 2012).

ثالثاً :- التقارير والبحوث والمؤتمرات :-

1. Cherif, Nedra, Tunisian women in politics: From constitution makers to electoral contenders, A European think tank for global action , 2014.
2. Jorge Martin, Tunisian Constituent Assembly elections: Ennahda victory prepares further uprisings, International Marxist tendency, 2011.

رابعاً :- المواقع الإلكترونية :-

1. Bassett, Laura, Women in Politics Break Records In 2012 Election, 2012, available on: http://www.huffingtonpost.com, Access date 25/4/2017.
2. Dr. Konrad Reuter, "the bundesrat and the federal system ", 2009, available on: https://www.bundesrat.de, access date: 26/4/2017.
3. Eva kolinsky, "Political participation and parliamentary careers: Women's quotas in West Germany", 3/12/2007, available on: http://www.tandfonline.com, access date: 26/4/2017.
4. Hilde Coffee and Katia Schnellecke, "female representation in German parliamentary committees ", 5/9/2013, available on: https://ecpr.eu/filestore/paperproposal/24876915-576b-42af-a5e8-55630fb57038.pdf, access date: 26/4/2017.

5. Overy, "German parliament (bundestag) adopted the equal participation of women and men act ", 2015, available on: http://www.allenovery.com, access date: 26/4/2017.
6. Ryan C Merrill," The Middle Eastern Gender Gap: The State of Female Political Participation Before, during and After the Arab Spring", available on: https://www.umb.edu, Access date: 26/4/2017.
7. Status of women in the state, Political Participation Full Section, 2015, available on: http://statusofwomendata.org, Access date: 30/4/2017.